# I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

## A.I. لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1]، بشكل طفيف، بحوالي 76 مليار ليرة (0.9 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 ليصل إلى 8,947 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,871 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[2]. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في المدفوعات العائدة إلى (i) معاشات التقاعد بقيمة 157 مليار ليرة (6.4 في المائة)، (ii) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 122 مليار ليرة (2.3 في المائة) و(iii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 29 مليار ليرة (7.3 في المائة). في المقابل، سجل بند تعويضات نهاية الخدمة الإنخفاض السنوي الوحيد بقيمة 232 مليار ليرة (36.9 في المائة) ليصل إلى 397 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020.

**الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الثاني من الأعوام 2018، 2019 و2020**

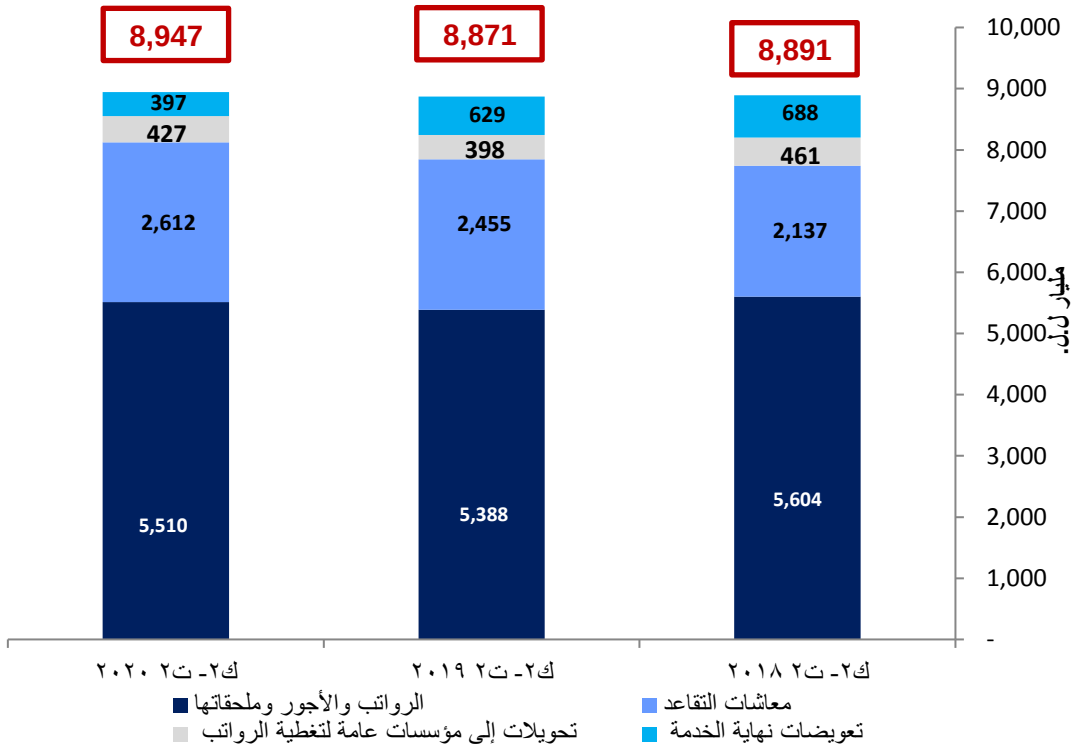


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

## B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 65.8 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، لترتفع إلى نسبة 71.8 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني من

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2020.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

العام 2019[4]، وإلى نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35.6 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، مرتفعةً بشكل ملحوظ إلى 39.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019، لتواصل ارتفاعها وتصل إلى نسبة غير مسبوقة بلغت 51.0 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء إرتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى انخفاض سنوي ملحوظ في قاعدة الإنفاق بنسبة 8.9 في المائة و22.8 في المائة[5] خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2020 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020:

**الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – تشرين الثاني 2020:**

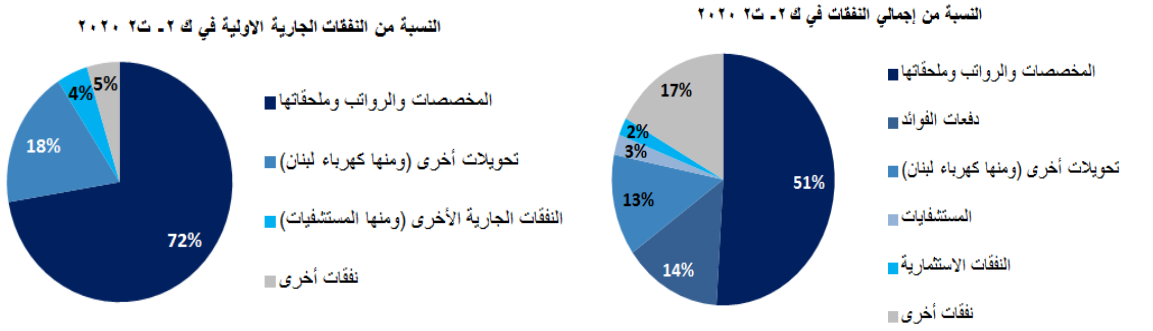


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.*

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 122 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 5,510 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 188 مليار ليرة (38.0 في المائة) بالإضافة إلى زيادة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 65 مليار ليرة (26.1 في المائة). قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح كلّ من الجهاز التربوي بقيمة 96 مليار ليرة (8.8 في المائة) والجهاز العسكري بقيمة 24 مليار ليرة (0.9 في المائة).

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 76.2 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (12.4 في المائة)[7] و"المنافع الوظيفية" (3.2 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 8.2 في المائة من المجموع.

---

[4] في الوقت الذي انخفضت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.2 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2019، سجلت النفقات الجارية الأوليّة انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 8.6 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض كل من التحويلات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، المواد الإستهلاكية والنفقات الأخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها) بنسبة 15.4 في المائة (378 مليار ليرة)، 41.8 في المائة (210 مليار ليرة) و63.8 في المائة (171 مليار ليرة)، على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

[5] بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفوائد بنسبة 66.8 في المائة (5,000 مليار) بعد قرار الحكومة بعدم تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020.

[6] بانخفاض عن نسبة 80.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

[7] مقارنةً مع نسبة 9.2 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 36.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019 إلى 37.0 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

**الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2020**

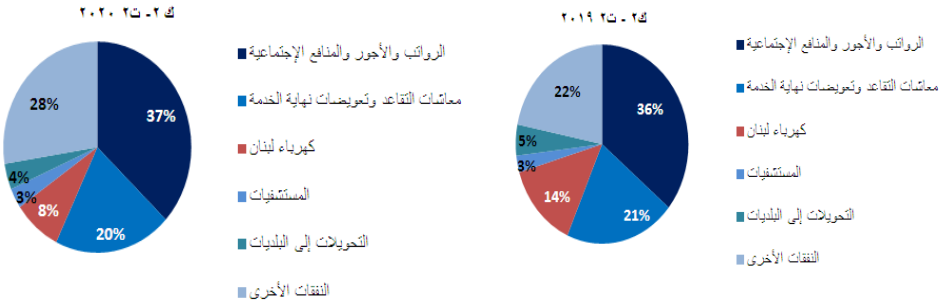


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.*

**جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الثاني 2019 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2020**

| (مليار ل.ل.) | الرواتب والأجور الأساسية | | المنافع الوظيفية 4/ | | التقديمات الاجتماعية 5/ | | نفقات أخرى 6/ | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 | 2019 | 2020 |
| **الجهاز العسكري** | 2,768 | 2,744 | 95 | 94 | 495 | 683 | 6 | 2 | 3,363 | 3,523 |
| الجيش | 1,820 | 1,836 | 62 | 61 | 307 | 409 | 1 | 1 | 2,190 | 2,306 |
| قوى الأمن الداخلي | 694 | 654 | 24 | 24 | 151 | 221 | 4 | 2 | 872 | 900 |
| قوى الأمن العام | 191 | 191 | 4 | 4 | 24 | 38 | 1 | 0 | 221 | 233 |
| قوى أمن الدولة | 63 | 64 | 5 | 5 | 13 | 15 | 0 | 0 | 81 | 84 |
| **الجهاز التربوي** | 1,085 | 989 | 59 | 40 | 0 | 0 | 18 | 38 | 1,161 | 1,066 |
| **الجهاز المدني 1/** | 470 | 465 | 51 | 43 | 2 | 2 | 41 | 43 | 565 | 554 |
| **مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/** | | | | | | | 249 | 314 | 249 | 314 |
| **الجمارك 3/** | | | | | | | | | 50 | 53 |
| **إجمالي الإنفاق** | 4,323 | 4,198 | 205 | 176 | 497 | 685 | 313 | 398 | 5,388 | 5,510 |

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

## A.II الرواتب والأجور

انخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 125 مليار ليرة (2.9 في المائة) لتصل إلى 4,198 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

### a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكلٍ بسيط بقيمة 24 مليار ليرة (0.9 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 41 مليار ليرة (5.8 في المائة) نتيجة تراجع سنوي بقيمة 60 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالرواتب الأساسية مقابل ارتفاع المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 20 مليار ليرة. قابل ذلك، بشكل جزئي، إرتفاعًا في مدفوعات الرواتب لصالح الجيش، حيث زادت الرواتب الأساسية المدفوعة بقيمة 23 مليار ليرة ، في حين انخفضت مدفوعات الدورات التدريبية في الخارج بقيمة 7 مليار ليرة.

### b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكلٍ ملحوظ بقيمة 96 مليار ليرة (8.8 في المائة) سنويًا لتصل إلى 989 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب (i) المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 72 مليار ليرة[8]، (ii) الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 28 مليار ليرة و(iii) المتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 27 مليار ليرة. قابل ذلك إرتفاع بشكلٍ جزئي بقيمة 31 مليار ليرة في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي.

### c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة (1.2 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 465 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 18.2 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.1 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.0 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب موظفي وزارة الأشغال العامة والنقل الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 بقيمة 2.1 مليار ليرة (8.5 في المائة). في المقابل، شهدت وزارة الخارجية والمغتربين التراجع الأكبر في مدفوعات الرواتب بقيمة 2.9 مليار ليرة (3.3 في المائة) تلتها وزارة الصحة العامة مع انخفاض بقيمة 2.4 مليار (9.8 في المائة).

[8] خلال شهر كانون الثاني 2019، تمّ تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21. كذلك الأمر، خلال آب 2019، تم تسديد 152 مليار ليرة للموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تغطي نسبة 90 في المائة من المبالغ العائدة لهم عن العام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و100 تاريخ 2019/08/02.

**جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الثاني 2019 و كانون الثاني– تشرين الثاني 2020**

| (مليون ليرة) | ك2- ت2 2019 | ك2- ت2 2020 | النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020 |
|---|---|---|---|
| وزارة الخارجية والمغتربين | 87,303 | 84,409 | 18.2% |
| وزارة العدل | 75,089 | 74,859 | 16.1% |
| وزارة المالية | 55,606 | 55,986 | 12.0% |
| رئاسة مجلس الوزراء | 44,538 | 43,924 | 9.4% |
| مجلس النواب | 39,485 | 39,093 | 8.4% |
| وزارة الاشغال العامة والنقل | 24,728 | 26,840 | 5.8% |
| وزارة الزراعة | 23,774 | 23,396 | 5.0% |
| وزارة الصحة العامة | 24,327 | 21,948 | 4.7% |
| وزارة الداخلية والبلديات | 16,139 | 16,151 | 3.5% |
| وزارة الدفاع الوطني | 14,840 | 15,210 | 3.3% |
| اخرى | 64,640 | 63,013 | 13.6% |
| **المجموع** | **470,469** | **421,080** | **100%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

### B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 189 مليار ليرة (38.0 في المائة) ليسجّل 685 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى إرتفاع بقيمة 101 مليار ليرة (33.0 في المائة) في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 409 مليار ليرة وزيادة بقيمة 70 مليار ليرة (46.7 في المائة) في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 221 مليار ليرة مع نهاية شهر تشرين الثاني 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 14 مليار ليرة (56.1 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 38 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش زيادة كبيرة بقيمة 101 مليار ليرة (33.0 في المائة) بشكل أساسي نتيجة إرتفاع بقيمة 37 مليار ليرة في كل من نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 70 مليار ليرة، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع بقيمة 56 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات، زيادة بقيمة 15 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة وارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة في نفقات المعالجة الطبية. قابل هذه الزيادات إنخفاض بشكل جزئي بقيمة 11 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

أخيرًا، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 14 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 9 مليار ليرة مصحوبةً بارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة. قابل هذه الزيادات إنخفاض بشكل جزئي بقيمة 2 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

### C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 314 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مقارنة مع مجموع 249 مليار ليرة مسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
**وزارة المالية**
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE